مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الأحد 13 أغسطس 2023

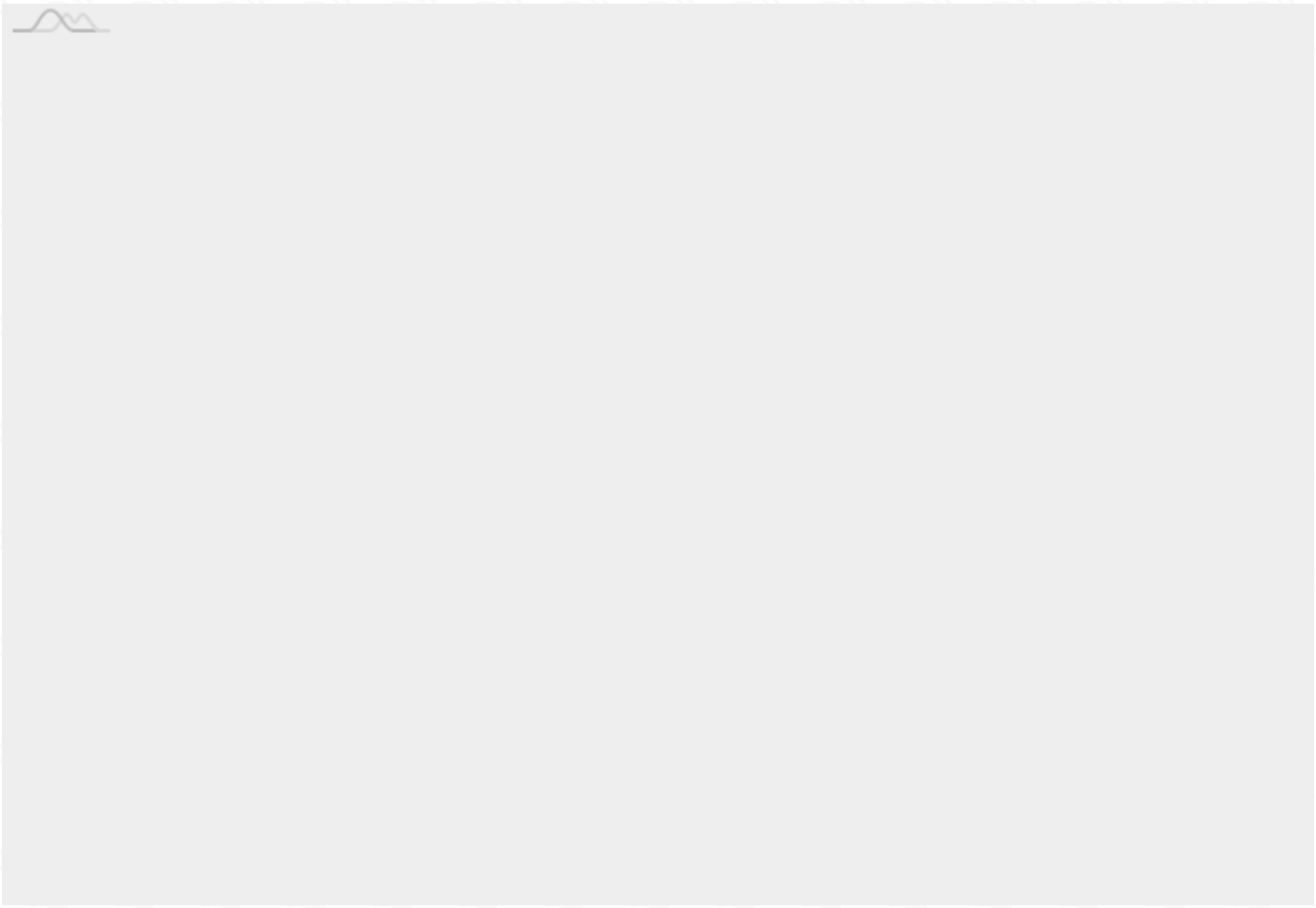

على مسؤوليتي يهاجم الإخوان وينتقد رشق المواطنين للقطارات بالحجارة ويناقش قضايا التعليم

(اقتصاد . على مسؤوليتي)

مضامين الفقرة الأولى: تكسير زجاج القطارات

قال الإعلامي أحمد موسى، إنه في السابق كان هناك شكاوى كثيرة في الماضي من تهالك وسائل النقل، مضيفًا أن قطارات السكك الحديد قديمًا كانت في أسوأ حالاتها، مشيرًا إلى أن الرئيس السيسي يضع في أولوياته اهتمامات المواطن وخدمته، مشيرًا إلى أن شبكة القطارات في مصر تنقل مليون راكب يوميًا. وقال إن الدولة أنفقت المليارات لتغيير منظومة النقل بشكل كبير؛ لأن المواطن يستحق قطار وأتوبيس ومونوريل ومترو يليق به.

وتابع بأن مصر استحدثت لأول مرة قطار الدرجة الثالثة المكيفة بعدما كان في السابق للفقراء بلا مقاعد أو حمامات، موضحًا أنه في السابق كانت قطارات الدرجة الثالثة المكيفة مكدسة بالركاب 4 أضعاف طاقة استيعابها، موضحًا أن مشاهد تكسير عربات المترو يحزن لأنها ظاهرة في منتهى الخطورة قد ينتج عنها كارثة حال إصابة قائد القطار لأنه يعرض حياة الركاب للخطر. وأكد أن من يفعل ذلك ليس مواطنًا مصريًا، لأن المواطن يحافظ على ممتلكاته، مؤكدًا أن هذا السلوك لا يقل عما فعله التنظيم الإرهابي الإخواني بحرق القطارات. وناشد شرطة النقل بضبط كل من يتلف القطارات وتقديمهم للنيابة العامة للمحاكمة، وعدم الاكتفاء بالتعويض المادي.

مضامين الفقرة الثانية: الإخوان

قال الإعلامي أحمد موسى إن هناك 5 تنظيمات إرهابية حديثة جرى ضبطهم في الأشهر الأخيرة بتهمة حرق القطارات ويجري حاليًا محاكمتهم أمام دائرة وادي النطرون. وأشار إلى ضبط تنظيم كان يستهدف اغتيال شخصيات عامة، منهم المذيع. ودعا المذيع، االله، قائلًا: «ربنا يأخذ الإخوان لأنهم يريدون التخلص منا وقتلنا، وحرق البلد، ويحاربوا كل مشروع تنجح الدولة في إنجازه». وذكر أن الإخوان جاهزون للعودة في أي وقت وليس أحد من الأحزاب أو الحركات الأخرى، مستدلًا بتصريح الإخواني محمود حسين، حينما قال: «ننتظر اللحظة التي يتحرك فيها الشعب». وشدد على أن الإخوان تنظيم إرهابي منذ تأسيسها على يد حسن البنا. وقال إن الإخوان حاليًا موجودون في مجاري الصرف الصحي كعادتهم، من أجل تثوير المصريين وتسخينهم عبر منابرهم في لندن من خلال الكذب ونشر الشائعات ليلًا ونهارًا.

وشدد على أن هناك حملات تشويه تستهدف النيل من مصر، قائلًا إن جماعة الإخوان الإرهابية تريد العودة من جديد، وأعداء مصر في الخارج يبثون الكذب والشائعات ضد الدولة، كما أن هدفهم هو عدم وجود الرئيس السيسي، لأنه الرجل الوحيد القادر على التصدي لهم والوقوف لهم بالمرصاد. وتابع أن جماعة الإخوان الإرهابية لا يعنيهم الشعب المصري وإنما يعملون من أجل هدف واحد هو العودة للمشهد من جديد، قائلًا إن الرئيس هو حائط الصد لتلك الجماعة الإرهابية في العودة مرة أخرى.

وذكر أن هناك ما لم يعلنه الرئيس السيسي حتى الآن عن جماعة الإخوان الإرهابية، قائلًا إن التقارير الكاذبة والتآمر على مصر والشائعات ستتوقف إذ عادت جماعة الإخوان الإرهابية للمشهد. وذكر أنه من السهل إجراء مصالحة مع الإخوان.، لكن جماعة الإخوان الإرهابية لن تعود أبدًا للمشهد في عهد الرئيس السيسي، مؤكدًا وجود أزمة

اقتصادية لكن هناك أخطر منها وهي جماعة الدم والإرهاب وهي جماعة الإخوان الإرهابية. ولفت إلى أنه حال عودة الإخوان إلى الحكم ستحدث تصفيات في الشوارع، منوهًا بأنه لا يقدر أحد من الإخوان على أن يفصح عن هويته في الوقت الحالي، مشددًا على أن الرئيس السيسي قال إنه لن يكون هناك مكتبًا للإرشاد في عهده، معقبًا بأن هناك ما لم يعلنه الرئيس حتى الآن عن الجماعة.

وأضاف أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، يجوب المحافظات كمواطن وسط أهله، وأن الرئيس يرد على كل الأسئلة والاستفسارات. وذكر أن الرئيس يرد بكل وضوح على كل الأسئلة سواء من الصحفيين أو الإعلاميين، ويشعر بكل مواطن في بلده، وعلى علم بكل ما يجري في الدولة، ويعرف أن المواطن يريد زيادة المرتبات. وتابع أن مصر شهدت حالة من الدمار بعد أحداث 25 يناير 2011، مشيرًا إلى أن مصر كانت تتعرض للانهيار والإفلاس في 2011، بعد انتهاء الاحتياطي النقدي للدولة الذي كان يبلغ 36 مليار دولار

وشدد على ضرورة أن يعرف المواطن أن بلده تواجه مخاطر، وهناك من يستغل أن الدولة مقدمة على انتخابات رئاسية، وبالتالي تزيد وتيرة الحملات الداخلية والخارجية سواء من الإعلام الأمريكي أو الإنجليزي أو الألماني، بمقالات وموضوعات تستهدف مصر من أجل تشويهها، مثل ما تعرضه فورين بوليسي أو دويتشه فيله أو وكالة بي بي سي.

مضامين الفقرة الثالثة: تصنيع عربات المترو

قال اللواء أحمد شاكر رئيس مصنع مهمات السكك الحديدية سيماف، إن مصر بدأت الدخول إلى عصر توطين صناعة عربات مترو الأنفاق، وعربات السكك الحديدية، من خلال مصنع سيماف. وأوضح أن الهدف تصنيع القطار بنسبة 100% في مصر، ولكن بعض المكونات تأتي من الشركة الأم وهي شركة هيونداي الكورية، مؤكدًا أنه يجري تجميع مكونات عربات المترو بنسبة 100%. ولفت إلى أنه لا يمكن لمصنع واحد إنتاج كل المكونات، ولكن يكون هناك مصانع أخرى مغذية تقوم بتوريد المصنع بأجزاء ومكونات يتم عملها لديهم لإخراج المنتج النهائي لهم.

وأشار إلى أن ما يتم على الأرض في الوقت الحالي ضمن العقد المبرم، هو شراكة بين شركة سيماف وشركة هيونداي الكورية الجنوبية، لتقديم منتج في النهاية يستخدمه مترو الأنفاق، موضحًا أن العقد بين الشركتين عبارة عن 80 عربة مترو ويمثلون 10 قطارات. ونوه بأن تصنيع الـ 10 قطارات في مصر يساعد في توفير عملة صعبة كبيرة ولابد من عدم اختزال الأمر في العملة فقط، ولكن هذا الأمر يساهم في توطين صناعة السكك الحديدية. وأفاد بأن ما تم إنتاجه حتى الآن 5 قطارات، منوهًا بأن سلسلة الإنتاج تكون طويلة في البداية، لأن تصنيع منتج اليوم يتم البدء فيه منذ شهور

وقال وزير النقل الفريق كامل الوزير، خلال مؤتمر صحفي عرضه البرنامج، إن مصر لن تستورد أي عربات للسكك الحديدية لتوفير المال، موضحًا أنه سيجري فتح منازل للعمالة المصرية لإنتاج وتصدير المنتجات الفائضة. وتابع بأننا سنعمل على تصدير الدولار بدلًا من إضافة المزيد من الأعباء للاستيراد، واستدل في ذلك بلفظ قاله الرئيس السيسي وهو أننا نريد أن نعمل مصنع للدولار، وألا نستهلك الدولار، ولكن نصنع الدولار ونعمل مصنع له. وأردف بأنه في دول عندها مصنع للدولار عبارة عن منتجات زراعية أو بترولية، ولكن حتى يكون لدى مصر مصنع للدولار. وقال: «نعد الرئيس السيسي أننا قادرون على أن يكون لدينا مصنع للدولار من خلال إنتاج كل المكونات التي نحتاجها في السكك الحديد والمترو والسفن والمراكب والأتوبيسات ومصنع للأنظمة وبالتالي نوفر ما كنا نستوردهـ، وسنصنع وننتج ونصدر دولار».

مضامين الفقرة الرابعة: أسعار الأجهزة الكهربائية

أكد الإعلامي أحمد موسى، أن أسعار الأجهزة الكهربائية أصبحت مرتفعة بشكل مبالغ فيه ووصلت الأسواق حاليًا إلى حالة ركود في البيع والشراء. وقال إن أسعار الأجهزة الكهربائية وصلت إلى مستويات عالية للغاية ما تسبب في حالة ركود في الأسواق، موضحًا أن الأسعار أصبحت غير معقول. وأضاف أن الدولة المصرية تعمل على أزمة الأجهزة الكهربائية، موضحًا أن أربع شركات كبرى ستبدأ في تصنيع الأجهزة الكهربائية في مصر ما سيسهم في خفض الأسعار خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن الأجهزة الكهربائية بالتحديد تمثل أزمة كبيرة بالنسبة لمن يقدم على الزواج في الفترة الحالية، مع وصول الأسعار إلى مستويات غير عادية أو مسبوقة. ووجه رسالة للشباب المقبلين على الزواج، مطالبًا إياهم بشراء الأجهزة الكهربائية الضرورية فقط والاعتماد على المتاح طبقًا لقدراتهم المادية والابتعاد عن الأجهزة غالية الثمن. ولفت إلى أن بعض الأجهزة الكهربائية ذات الماركات المعينة أصبحت أسعارها غير مقبولة، ويجب أن يلتزم الشخص بما يناسب قدرته المادية.

واستعرض البرنامج تقرير يرصد حركة البيع والشراء للأجهزة الكهربائية بشارع عبد العزيز، والاستماع إلى رأي التجار والمواطنين. وتحدث التجار عن أن حركة البيع والشراء في السوق تشهد ركودًا كبيرًا، نظرًا إلى قلة الأجهزة وليس ارتفاع الأسعار فقط، وذكر التجار أن الأسعار تشهد ارتفاعًا كبيرًا نتيجة الظروف التي أضرت بالعالم أجمع وليس مصر فقط، كما تحدث التجار عن أن حركة البيع قليلة للغاية خلال الأشهر الماضية، كما أن الظروف المناخية وارتفاع درجات الحرارة كانا ضمن أحد الأسباب التي أسهمت في ارتفاع بعض الأجهزة الكهربائية منها «التكييف». وأشار بعض التجار إلى أنه منذ فترة كانت الثلاجة باب واحد تُباع في السوق بـ 4 آلاف جينه، والآن نتيجة الظروف الاقتصادية وما يشهده السوق أصبحت بـ 8 آلاف جنيه، كما توجد ثلاجات بلغ سعرها 50 ألف جنيه، والمكيف من 5 آلاف جنيه حتى أصبح بسعر 18 ألفا.

مضامين الفقرة الخامسة: المنظومة التعليمية

عزا الكاتب الصحفي رفعت فياض، المتخصص في شئون التعليم، ارتفاع أسعار الكتب سواء في المدارس والجامعات؛ لارتفاع أسعار الأوراق التي تستخدم في الطباعة. وأضاف أنه تحدث مع وزير التعليم الدكتور رضا حجازي بشأن ظاهرة انتشار الكتب الخارجية، مؤكدًا استعداد الوزير رفع الكتاب الخارجي الذي يساعد الطالب على منصة الوزارة مع حفظ حقوق الناشر طالما هناك منفعة. وأوضح أن ذلك يأتي في إطار سعي الوزير في مساعدة الطالب في الوصول إلى ما يساعده على توفير المناخ الملائم للدراسة والتعلم طالما هناك تقبلًا منه، مشيرًا إلى أن دولة فنلندا لا يوجد بها ما يسمى بالدروس الخصوصية، وهو ما أكدته وزيرة التعليم هناك، وقولها إن الطالب يبدأ وينهي يومه في المدرسة وليس بحاجة إلى التفكير في الدروس الخصوصية، مؤكدًا أن فنلندا من أوائل الدول في التعليم.

وذكر أنه ينبغي إعادة الطالب والمدرسين إلى المدرسة مرة أخرى بعدما هجرها الطرفان من أجل الدروس الخصوصية. وأشار إلى ضرورة إيجاد عنصر جذب للطالب في المدرسة من خلال الأنشطة، وفي حال عدم توفيرها يذهب الطلاب إلى الجانب المجتمعي من خلال مراكز الثقافة. وطالب بمضاعفة راتب المدرس 3 أضعاف ما عليه الآن، بشرط أن يكون موجودًا في العمل طوال اليوم الدراسي، مشيرًا إلى أن الطالب قديمًا كان يترك الشارع الذي يمر فيه المدرس ويتجه إلى شارع آخر رهبة منه، ولكن الأمر تغير بعدما بات المدرس يمد يده للحصول على أموال من الطالب وولي الأمر يبتزه.

وذكر أحمد جابر، عضو مجلس إدارة غرفة الطباعة والتغليف، أن سعر طن الورق المحلي وصل إلى 45 ألف جنيه بزيادة قدرها 400%، وهو ما انعكس على أسعار الكتب. وتابع أن قيمة الزيادة في أسعار الكتب تتراوح ما بين 35

و40%، رغم أن الزيادة في الورق 400%. وأكد أن أعلى سعر كتاب خارجي حتى نهاية المرحلة الإعدادية 140 جنيهًا وهو سلاح التلميذ. واستطرد أن الكراسة 28 ورقة بـ 3 جنيهات في الفجالة و96 ورقة بـ 8 جنيهات على عكس ما يجري ترويجه على منصات التواصل الاجتماعي مضيفًا أن كل الكتب مدون عليها السعر، ومن يجده أكثر من هذا لا يشتريه. وأشار إلى افتتاح معارض «أهلا مدارس» بداية من سبتمبر في كافة المحافظات، مبينًا أن سعر التكلفة للمنتجات في المعرض سيكون بسعر المصنع.

وأكد المستشار بدوي علام رئيس جمعية أصحاب المدارس الخاصة، أن هناك اهتمامًا كبيرًا من قبل الدكتور رضا حجازي، وزير التربية والتعليم بالتعليم الخاص، مضيفًا أنه يوجد قانون يجري التعامل به في المدارس الخاصة. وأضاف أن المصروفات الدراسية تحددها الوزارة وليست المدرسة، لافتًا إلى وجود كتاب دوري تعمل الوزارة على توزيعه سنويًا على المدارس الخاصة يشمل كل ما يخص العام الدراسي.

وشدد على ضرورة أن يحصل كل ولي أمر طالب على إيصال بقيمة المصروفات الدراسية، مناشدًا أولياء الأمور بالحفاظ على المدارس الخاصة كونها المنظومة الأنجح في التعليم. وأوضح أن وزير التربية والتعليم، أكد أن الفترات المقبلة سيجري العمل على تذليل العقبات التي تواجه التعليم الخاص، مبينًا أن الطالب في المدرسة الخاصة يحصل على حقه تعليميًا في نواتج التعلم ومساعدته في القدرة على التفكير والابتكار.

وتحدث عن المدارس الدولية وتحصيل المصروفات بالنقد الأجنبي، مؤكدًا أن ليس كل المدارس الدولية تحصل على المصروفات بالدولار، وعددها قليل جدًا ومحدود وتقدم أيضًا تعليمًا جيدًا، مقارنة بالسناتر التي لا تقدم تعليمًا جيدًا.

أبرز تصريحات أحمد موسى:

الإخوان جاهزون للعودة في أي وقت وليس أحد من الأحزاب أو الحركات الأخرى.

الحملات الخارجية على مصر تستهدف عدم وجود السيسي في المشهد وعودة الإخوان إلى الحكم.

الإندبندنت: شركة سفر تفيد بارتفاع حجوزات السفر لمصر وتركيا بسبب أسعار العملات

(اقتصاد . ذي إندبندنت)

اهتمت صحيفة الإندبندنت في تقرير أعدّه نيل لانسفيلد بزيادة عدد السياح البريطانيين المتوجهين إلى مصر وتركيا اقضاء عطلاتهم الصيفية وذلك بسبب انخفاض العملة في البلدين الشرق أوسطيين.

وقالت الصحيفة إن المصطافين في المملكة المتحدة يتدفقون إلى تركيا ومصر للاستفادة من انخفاض أسعار صرف العملة في البلدين، وفقًا لشركة السفر أون ذا بيتش.

وقالت الشركة البريطانية إن عدد الحجوزات التي تلقتها للرحلات الصيفية إلى تلك الوجهات تضاعف مقارنة بعام 2019، قبل جائحة فيروس كورونا.

وتلفت الصحيفة إلى أن الشركة عزت ذلك جزئيًا إلى انخفاض قيمة الليرة التركية والجنيه المصري مقابل الجنيه الإسترليني خلال تلك الفترة.

ويتلقى المصطافون الذين يزورون مصر ما يقرب من ضعف قيمة العملة المحلية مقابل الجنيه الإسترليني عما كانوا عليه قبل أزمة الفيروس.

وقالت أون ذا بيتش إن الارتفاع الحاد في سعة الطيران أدى أيضًا إلى ارتفاع الطلب على العطلات في تركيا.

هناك 1.2 مليون مقعد إضافي على الرحلات الجوية من المملكة المتحدة إلى تركيا هذا العام مقارنة بعام 2019، وفقًا لمنظم الرحلات السياحية.

ومن المتوقع أن تنمو طاقة الطيران السنوية بمقدار 1.6 مليون مقعد أخرى بحلول عام 2025، لتصل إلى ما مجموعه خمسة ملايين.

أعلن مطار هيثرو يوم الجمعة أن شهر يوليو هو الشهر الأكثر ازدحامًا على الإطلاق للمغادرة إلى تركيا، حيث يسافر أكثر من 73 ألف شخص إلى البلاد.

أنطاليا، المعروفة بمياهها الزرقاء وساحلها الخلاب، هي الموقع التركي الأكثر شعبية بين عملاء الشركة، بينما تتصدر الغردقة على ساحل البحر الأحمر الحجوزات لمصر.

وكانت تركيا ثالث أكثر وجهات الشركة حجزًا في العطلات الصيفية.

ميدل إيست أي: الولايات المتحدة 'أخفقت في ردع الانتهاكات الحقوقية في مصر' بعد 10 سنوات منذ مذبحة رابعة

(سياسية . ميدل إيست آي)

سلّط موقع ميدل إيست أي الضوء على تقرير منظمة هيومن رايتس فيرست حول الانتهاكات الحقوقية المستمرة في مصر منذ الانقلاب العسكري قبل عشر سنوات.

ووفقًا للموقع البريطاني، أفاد تقرير جديد أن الولايات المتحدة لا تفعل ما يكفي لدعم حقوق الإنسان في مصر منذ مقتل أكثر من 900 متظاهر مؤيد للديمقراطية قبل عقد من الزمن في القاهرة.

نشرت هيومن رايتس فيرست يوم الجمعة تقريرًا بعنوان «منذ مذبحة رابعة، عقد من الفشل الأمريكي في حقوق الإنسان في مصر»، قبل الذكرى العاشرة لعمليات القتل.

في أعقاب الانقلاب العسكري الذي أطاح بأول رئيس منتخب ديمقراطيا في مصر، محمد مرسي، في يونيو 2013، أطلق المتظاهرون اعتصامًا جماهيريًا في ميداني رابعة والنهضة في العاصمة المصرية.

وخيم حوالي 85000 متظاهر في الاعتصامين لمدة ستة أسابيع، حتى فرقتهم قوات الامن المصرية بعنف في 14 أغسطس.

قتلت القوات في العربات المدرعة والجرافات ما لا يقل عن 900 شخص فيما أصبح يعرف بمذبحة رابعة.

منذ ذلك الحين، حكم زعيم الانقلاب عبد الفتاح السيسي مصر بالحديد والنار، حيث يقبع ما يقدر بنحو 65 ألف سجينًا سياسيًا خلف القضبان.

اتّهمت الولايات المتحدة وعديد من حلفاء مصر الآخرين بغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ الانقلاب.

قال بريان دولي، كبير المستشارين في هيومن رايتس فيرست: «بينما يكافحون من أجل البقاء خارج السجون للدفاع عن حقوق الإنسان، يعرف النشطاء المصريون أن الولايات المتحدة لا تفي بوعدها بدعم حقوق الإنسان في مصر».

إرث أمريكي من تجاهل الانتهاكات

وأضاف دولي أن الولايات المتحدة لديها «إرث» من تجاهل الانتهاكات الحقوقية في الدول الحليفة، والتي لم تتغير في عهد الرئيس جو بايدن.

وقال «على عكس وعود الحملة الانتخابية، لم تغير إدارة بايدن على نحو هادف النهج الأمريكي المتمثل في تقديم الدعم العسكري والسياسي لنظام الرئيس السيسي الوحشي والديكتاتوري».

القاهرة هي ثاني أكبر متلقي للمساعدات العسكرية الأمريكية، بعد إسرائيل، حيث تتلقى 1.3 مليار دولار سنويًا.

واشنطون لم تفعل ما يكفي

ولفت الموقع إلى أن السلطات المصرية ألقت القبض على واحدة ممن تحدثوا إلى التقرير، الحقوقية المصرية الأمريكية آية حجازي، مع آخرين في فريقها في مؤسسة بلادي المصرية غير الحكومية خلال مذبحة رابعة.

وقد سجنها النظام لمدة ثلاث سنوات، حتى أُطلق سراحها في النهاية بعد تدخل من إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب.

وقالت إنه منذ المذبحة، «لم تفعل أي من المؤسسات الأمريكية - التنفيذية والتشريعية وحتى وسائل الإعلام - ما يكفي».

وقالت آية في إشارة إلى الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في بكين عام 1989: «قرأت في مكان ما أن الأرقام تعادل مذبحة ميدان تيانانمين، ومع ذلك يعرف الجميع تقريبًا في الثقافة الأمريكية عن ميدان تيانانمين ولا أحد يعرف تقريبًا عن رابعة».

ويدعو التقرير الحكومة الأمريكية إلى فرض شروط تتعلق بحقوق الإنسان على المساعدة الأمنية وبيع الأسلحة لمصر، وفرض عقوبات مالية وتأشيرات على المسؤولين المصريين المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان والفساد.

كما حث التقرير واشنطون على المطالبة علنا بتقديم مرتكبي مجزرة رابعة إلى العدالة، ونشر أسماء النشطاء المحتجزين تعسفا وطلب زيارتهم في السجن.

دويتشه فيله: بعد 10 سنوات: لماذا لم يُحاكم بعد المسؤولون عن مذبحة رابعة؟

(سياسية . دويتشيه فيله)

نشر موقع دويتشه فيله الألماني تقريرًا أعدّته كاثرين شاير تتساءل فيه عن أسباب عدم محاسبة المسؤولين عن مذبحة رابعة ومحاكمتهم رغم أنها الأسوأ في التاريخ الحديق والأكثر توثيقًا.

تشير الكاتبة في مستهل تقريرها إلى أن هناك الكثير من الأدلة على ما حدث في ذلك اليوم في رابعة بالقاهرة: روايات شهود عيان وصور ومقاطع فيديو وحتى فيلم وثائقي بعنوان «ذكريات مذبحة» صدر هذا الشهر.

لكن على الرغم من كل الأدلة، يقول أولئك الذين حضروا المذبحة إنه لم تكن هناك عدالة حقيقية للتكفير عن المذبحة التي وقعت في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة قبل عقد من الزمن.

في 14 أغسطس 2013، اتخذت أجهزة الأمن المصرية مواقعها حول الميدان حيث كان ما يقدر بنحو 85000 شخص يحتجون على الوضع السياسي في البلاد.

كان المتظاهرون هناك لأنه في وقت سابق من يوليو، أطاح الجيش المصري بالرئيس المنتخب، محمد مرسي، وهو أيضًا عضو بارز في الحركة الإسلامية السياسية، الإخوان المسلمون. وردًا على الإطاحة بمرسي، بدأ أنصاره في التجمع في أجزاء مختلفة من البلاد.

وبحسب تقارير من منظمات حقوقية، بدأت قوات الأمن في إطلاق النار على المحتجين فور مطالبة الحشد في رابعة بالتفرق. وعلى الرغم من اختلاف التقديرات، يُعتقد أن ما بين 600 وأكثر من 1000 شخص قتلوا في ذلك اليوم.

جريمة ضد الإنسانية

وتلفت الكاتبة إلى أن منظمة هيومن رايتس ووتش، وبعد مقابلة أكثر من 200 شاهد وتجميع تقرير من 188 صفحة، قالت إن الإجراء يرقى على الأرجح إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية. ووصفتها منظمات حقوقية أخرى بأنها واحدة من أسوأ عمليات القتل الجماعي للمتظاهرين في التاريخ الحديث. ويقولون إنها أيضًا واحدة من أكثر الفظائع الموثقة بصريًا في التاريخ الحديث.

لذلك، وحسب ما تتساءل الكاتبة، لماذا لم يُحاسب أحد؟

وتنّوه الكاتبة إلى أنه سبق أن وصفت الحكومة المصرية تقارير منظمات حقوق الإنسان عن المذبحة بأنها «متحيزة». ولم ترد على أسئلة دويتشه فيله حول ما إذا كانت هناك حاجة لمزيد من التحقيق.

نظمت مصر تحقيقاتها الخاصة في المذبحة. وكان أحدهما من جانب لجنة تقصي الحقائق التي شكلت في أواخر عام 2013، والآخر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في البلاد. والقى كلا التحقيقين باللوم على المتظاهرين مستشهدين بأن الكثيرين كانوا مسلحين، وهو أمر لا يزال شهود عيان يشككون فيه. واعترف كلاهما بأن قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة لكنهما لم يوصيا بمحاسبة أحد.

في عام 2018، أقرّ البرلمان المصري مشروع قانون يمنح الحصانة القضائية لكبار القادة العسكريين عن الأفعال التي ربما ارتكبوها أثناء أداء واجبهم، منذ تعليق الدستور المصري في يوليو 2013 إلى وقت استئناف البرلمان في عام 2016.

ثم، في عام 2021، وافقت مصر على تعديلات على القوانين التي تحكم المحكمة الدستورية العليا. و تعني هذه التعديلات أنه إذا وجدت أي محكمة دولية ذات يوم أن مصر مذنبة، على سبيل المثال، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وأمرت بتعويضات، فسيجري إحالة القرار إلى المحكمة الدستورية. وستقرر هذه المحكمة المحلية بعد ذلك ما إذا كان الحكم صحيحًا أم لا.

وكتبت المحامية مي السعدني في منشور عام 2021 لمؤسسة كارنيجي إندومنت: «التعديلات ترسل رسالة واضحة لمن هم داخل البلاد، إذ أنها تشير إلى أن مرتكبي الانتهاكات قد يواصلون القيام بذلك بينما يتمتعون بالحماية المحلية. وفيما يخص المجتمع الدولي، تتحدى السلطات المصرية النظام الدولي».

السعي لتحقيق العدالة خارج مصر

ونتيجة لذلك، وحسب ما تتابع الكاتبة، انتقل البحث عن العدالة إلى الساحة الدولية على مدى العقد الماضي. ولكن حتى ذلك الحين، لم تكلل تلك الجهود بالنجاح.

ودعت منظمات حقوق الإنسان لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى التحقيق في المذبحة لكنها اختارت حتى الآن عدم القيام بذلك. ولم تنضم مصر بشكل كامل إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وهي ذراع قضائي للاتحاد الأفريقي. كما أنها ليست عضوًا في المحكمة الجنائية الدولية.

في عام 2014، طلب محامون مصريون وحزب الحرية والعدالة، الذي ينتمي إليه الرئيس مرسي، من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الجرائم المزعومة ضد الإنسانية في رابعة. لكن المحكمة الجنائية الدولية رفضت قائلة إن طالبي التحقيق ليسوا ممثلين شرعيين للحكومة المصرية.

عندما زار قائد عسكري مصري كبير، محمود حجازي، معرضًا لتجارة الأسلحة في المملكة المتحدة في عام 2015، طلب محامون يمثلون حزب الحرية والعدالة من الشرطة البريطانية اعتقاله بسبب مزاعم التعذيب ولأنه «جزء لا يتجزأ من خطط فض الاعتصام في رابعة». لكن الشرطة رفضت الطلب لأن حجازي يتمتع بحصانة دبلوماسية خاصة.

«لذا فإن الخيارات الحقيقية الوحيدة المتبقية هي من قبيل التحقيقات التي تجريها مختلف هيئات الأمم المتحدة، أو الولاية القضائية العالمية»، قال روبرت سكيلبيك، مدير منظمة «ريدرس»، وهي منظمة حقوق قانونية مقرها لندن تدعم ضحايا التعذيب الذين يحاولون الحصول على العدالة.

هل يمكن أن تساعد «الولاية القضائية العالمية»؟

توضح الكاتبة أن المبدأ القانوني للولاية القضائية العالمية، في أنقى صوره، يسمح للسلطات في أي بلد بمقاضاة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم حرب في أي بلد آخر، بغض النظر عما إذا كانت لهم صلة بالدولة التي تقوم بالمحاكمة أم لا.

ومع ذلك، غالبًا ما يجري تخفيف وطأة هذا المبدأ القانوني من الناحية العملية لاعتبارات مختلفة. وتشمل هذه الاعتبارات ما إذا كان هناك شهود في بلد الادعاء، وما إذا كانت هناك أي فرصة للقبض على المجرمين المزعومين، وربما الأهم من ذلك، ما إذا كان المدعون المحليون يريدون تولي القضية. وغالبًا ما تكون هناك جوانب سياسية مرتبطة بذلك.

وقال سكيلبيك لدويتشه فيله: «الحقيقة هي أن الولاية القضائية العالمية في هذه القضية ستكون صعبة للغاية لأنه لا توجد إمكانية حقيقية لتسليم كبار الشخصيات من مصر». وأضاف أن «الكثير من الدول ليست مستعدة لإجراء محاكمات غيابية»، في إشارة إلى محاكمات أجريت بدون حضور المتهم في المحكمة.

حتى في ألمانيا، التي وصفت مؤخرًا بأنها رائدة عالميًا في استخدامها للولاية القضائية العالمية، من غير المرجح رفع قضية ضد المسؤولين المصريين.

وأوضح أندرياس شولر، مدير برنامج الجرائم الدولية والمساءلة في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ومقره برلين، أنه أولًا وقبل كل شيء، سيتعين إثبات ارتكاب جريمة ضد الإنسانية، وفقًا للتعريفات القانونية. وكانت المركز الأوروبي محركًا رئيسًا وراء محاكمة ألمانيا مؤخرًا لمجرمي الحرب السوريين باستخدام الولاية القضائية العالمية.

وقال شولر لدويتشه فيله: «على حد علمي، لا توجد محاكم أو مؤسسات أخرى توصلت إلى هذا الاستنتاج (ثبوت ارتكاب جريمة ضد الإنسانية). لذلك ستحتاج وضع هذا الأساس في البداية، الأمر الذي يتطلب جهدًا كبيرًا».

وقد مضت القضية ضد مجرمي الحرب في سوريا قُدما بسبب التقاء مجموعة من العوامل، بما في ذلك الشهود والأدلة والجناة في ألمانيا، وكذلك الإرادة السياسية.

قال شولر: «لكن الحالة المصرية ليست مثل نظيرتها السورية». واضاف: «لم تكن هناك علاقات دبلوماسية مع الحكومة السورية. ومصر لديها الكثير من الدعم السياسي على الصعيد الدولي. كما أنها ليست من الدول الموقعة على معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة أو نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. لذلك لا أحد على استعداد حقًا لتولي هذه القضايا، الأمر الذي يتطلب أيضًا تحقيقًا مستهدفًا للغاية ومجموعة معينة من العوامل لمقاضاتها».

وأضاف سكيلبيك من منظمة ريدريس: «نرى هذا طوال الوقت في العمل في مجال حقوق الإنسان، حيث لن تتخذ بعض الدول الغربية موقفًا حازمًا ضد الدول الأخرى بسبب الوضع السياسي».

ويعتقد شولر أيضًا أن الاهتمام الدولي قد تحول إلى دول مثل أوكرانيا أو السودان أو إيران.

وتشير الكاتبة إلى أن عمرو مجدي، باحث أول في هيومن رايتس ووتش، لديه آراء مماثلة. وقال لدويتشه فيله» لقد ساهم المناخ السياسي في المنطقة في غض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. في ذلك الوقت، كانت المنطقة بأكملها تعج بالمشاكل، بما في ذلك الحرب الأهلية في سوريا واليمن وليبيا».

/ moasher

وقال مجدي إن الحكومة المصرية تمكنت من اللعب على وتر القضايا التي تهم بقية العالم، «بحيث يجري التغاضي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان مقابل رعاية مصر للمصالح الأوروبية، مثل مكافحة الهجرة غير النظامية والتعاون الأمني و العلاقات الاقتصادية».

تغييرات في المواقف تجاه مصر

ومع ذلك، قد يكون هناك بعض الأمل الضئيل في إمكانية تحقيق العدالة يومًا ما في قضية رابعة، وفقًا للكاتبة.

اتخذت الكثير من القرارات القانونية بشأن القضية في أعقاب الانقلاب العسكري عام 2013 مباشرة. وفي ذلك الوقت، بدا المجتمع الدولي غير متأكد من كيفية تطور سلوك الحكومة المصرية - كان للانقلاب العسكري أيضًا مؤيدين عدة وواجهت حكومة مرسي احتجاجات شعبية ضدها.

لكن على مدى العقد الماضي، تغير ذلك، وغالبًا ما تتعرض الحكومة الحالية، بقيادة عبد الفتاح السيسي، لانتقادات بسبب سلطويتها وسجلها السيئ على نحو متزايد في مجال حقوق الإنسان.

وقال سكيلبيك: «هذه النقطة جيدة»، موضحًا أن «لقد حدث التقاضي بسرعة كبيرة بعد الاحداث مباشرة. وعندما تكون الأحداث ساخنة، لا يرغب الناس في التصرف على الفور. وعلى أية حال، غالبًا ما يستغرق جمع الأدلة وقتًا طويلًا».

وأشار إلى أمثلة تاريخية طويلة الأمد، مثل المحاكم الدولية التي تنظر في الجرائم في رواندا وكمبوديا ويوغوسلافيا السابقة، وكذلك الحرب العالمية الثانية، مشيرًا إلى أن «العدالة الدولية عادة ما تستغرق وقتًا طويلًا للغاية».

وقال «حتى المحاكمة العادية بتهمة القتل ستستغرق على الأرجح عامين حتى تكتمل. لذلك ليس من المستغرب أن يستغرق الأمر وقتًا طويلًا. لكن النهج طويل الأمد هو بالتأكيد الطريقة الوحيدة للقيام بذلك».

تايمز أوف إسرائيل: عباس يعقد قمة ثلاثية مع قادة مصر والأردن

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل)

رئيس السلطة الفلسطينية يتوجه إلى مدينة العلمين الساحلية يوم الأحد لـ الاجتماع مع الرئيس المصري والعاهل الأردني والمتوقع أن يركز على تزايد عدم الاستقرار في الضفة الغربية وغزة، وفق ما يخلص تقرير لصحيفة تايمز أوف إسرائيل.

اهتمت صحيفة تايمز أوف إسرائيل بالاجتماع الذي من المقرر أن يعقده رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في مدينة العلمين مع مسؤولين مصريين وأردنيين لمناقشة الأوضاع في الضفة الغربية وغزة.

وبحسب الصحيفة الإسرائيلية، فقد قالت وكالة وفا الرسمية للأنباء، السبت، إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس سيتوجه إلى مصر يوم الأحد لحضور قمة ثلاثية مع الرئيس عبد الفتاح السيسي والعاهل الأردني الملك عبد االله الثاني.

حشد الدعم

وقال سفير السلطة الفلسطينية في القاهرة دياب اللوح إن الاجتماع سيركز على «آخر التطورات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتنسيق المواقف لحشد الدعم الدولي لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وتحقيق حقوقه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية».

وتلفت الصحيفة إلى أن القمة التي ستعقد في مدينة العلمين الساحلية تأتي وسط ما تصفه بـ تزايد عدم الاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأمر عباس، الخميس، أحال للتقاعد 12 من أصل 16 محافظا في الضفة الغربية وغزة.

ومن بين الذين أحيلوا «للتقاعد» محافظي شمال غزة ومدينة غزة وخان يونس ورفح في قطاع غزة، بحسب وفا. هذه الأدوار رمزية وتفتقر إلى السلطة، منذ أن طردت حركة حماس السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها فتح من القطاع الساحلي في عام 2007.

وفي الضفة الغربية، أمر بإبعاد محافظي جنين ونابلس وقلقيلية وطولكرم وبيت لحم والخليل وطوباس وأريحا.

لم يُقدم أي سبب للتغيير السياسي، لكن التقرير قال إن عباس أمر بإنشاء لجنة رئاسية للعثور على مرشحين مناسبين لتولي المناصب.

وحذر المراقبون من أن السلطة الفلسطينية على وشك الانهيار المالي، وكذلك فقدان الحكومة التي لا تحظى بشعبية كبيرة للسيطرة على الأمن في مناطق معينة.

وأشارت الصحيفة إلى أن حماس شهدت أيضًا احتجاجات عامة نادرة ضد حكمها في غزة في الأسابيع الأخيرة وسط تصاعد المرارة مع انقطاع التيار الكهربائي المزمن وظروف معيشية صعبة.

جهود المصالحة

في يوليو، قرر القادة السياسيون الفلسطينيون المتنافسون المجتمعون في مصر تشكيل لجنة للمصالحة بين الفلسطينيين، وهي خطوة شكك أحد المحللين في أنها ستنهي الخلاف المستمر منذ 17 عامًا، وفقًا للصحيفة.

التقى عباس ورئيس حماس إسماعيل هنية في محادثات نادرة وجهًا لوجه في العلمين مع ممثلي معظم الفصائل السياسية الفلسطينية.

وتهدف المحاولة الأخيرة للمصالحة إلى سد الفجوة بين حكومتي حماس في غزة والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وانضم إلى عباس وهنية رؤساء فصائل أخرى، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي وجماعتين صغيرتين أخريين.

في غضون ذلك، تفيد تقارير أن وزير المالية بيزاليل سموتريتش يرفض التوقيع على إجراءات اقتصادية لدعم السلطة الفلسطينية، على الرغم من الالتزامات الإسرائيلية تجاه الولايات المتحدة.

ذكرت القناة 12 يوم الاثنين أن رئيس الصهيونية الدينية يصر على معارضته لاتفاق إسرائيلي لتأجيل سداد ديون السلطة الفلسطينية الضريبية، والتي يبلغ مجموعها حوالي 500 مليون دولار. وأضاف التقرير أن وزير المالية سيرفض على الأرجح الموافقة على أي خطوة أخرى تهدف إلى مساعدة السلطة الفلسطينية.

وتأتي القمة أيضًا في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على التوسط في صفقة تطبيع محتملة بين إسرائيل والسعودية.

وأشار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى أنه يمكن أن يقدم تنازلات للفلسطينيين من أجل تأمين الصفقة، على الرغم من أن المحللين يشككون في قدرته على القيام بذلك مع ائتلافه المتشدد الحالي.